معايير العمل ومنظمة التجارة العالمية والآثار المتوقعة على المملكة العربية السعودية

د. خالد بن عبد الرحمن المشعل
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

لم تنص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على موضوع انتقال الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود الدولية، إلا في أحد ملاحقها، وبنصوص مقتضبة جداً تدل على أن حرية الدول في وضع الأنظمة والقوانين الخاصة بانتقال العمالة والإقامة وغيرها أمرٌ متروك للدولة وليس مطروحاً على بساط البحث بل تبين أن هذا الموضوع محل رفض من قبل الدول المتقدمة، خوفاً من إسقاطات ذلك على مجتمعاتهم من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية مؤدية بمواقف شديدة معارضة لهذا الانتقال من قبل نقابات واتحادات العمال القوية. وتبقى مصادر القلق في إمكانية فرض قوانين وقواعد خاصة لتفعيل موضوع معايير العمل . ويعتبر هذا الموضوع أهم موضوع سيطرح على ساحة النقاش في اجتماعات دورات المنظمة القادمة، من خلال التحالف القوي بين المنظمة ومنظمة العمل الدولية على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية الضرورية المتضمنة في قوانين واتفاقيات منظمة العمل الدولية واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الشروط الملزمة لقبول طلب أي عضو بالانضمام للمنظمة. وقد ركزت هذه الدراسة على انعكاسات هذه التوجهات على دول الخليج بوجه عام، وعلى المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

١/ مقدمة:

تركزت معظم مفاوضات الجات (GATT) قبل وبعد إعلان مراكش عام ١٩٩٥م الذي تم فيه الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل محل الجات على موضوع التجارة (Trade) كموضوع أساس، وتم إدخال موضوع الخدمات بأنواعها كالنقل والاتصالات والخدمات المالية إلى نطاق المفاوضات بشكل تدريجي ، ولم يكن موضوع العمل مهماً في تلك الفترة ، ولكن منذ مؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦م بدأت مفاوضات العمل تأخذ طابع القوة، حيث أكد المؤتمرون على أهمية تطبيق معايير العمل Labor Standards وعلى أهمية تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) التي تعتبر المرجع في هذا الشأن .

وعلى الرغم من أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لم تنص على موضوع انتقال الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود الدولية إلا في أحد ملاحقها وبنصوص مقتضبة جداً تدل على أن حرية الدول في وضع الأنظمة والقوانين الخاصة بانتقال العمالة والإقامة وغيرها أمر متروك للدولة وليس مطروحاً على بساط البحث. بل إن هذا الموضوع محل رفض من قبل الدول المتقدمة خوفاً من إسقاطات ذلك على مجتمعاتهم من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية، مؤدية بمواقف شديدة معارضة لهذا الانتقال من قبل نقابات واتحاد العمال القوية. إلا أن التتبع الدقيق لتطور المناقشات في مفاوضات منظمة التجارة العالمية يدل على أن موضوع التجارة ومعايير العمل (Trade and Labor) هو الموضوع المهم والساخن في مراحل المنظمة القادمة. ويسعى الكثير من الدول المتقدمة المؤثرة على منظمة التجارة العالمية إلى وضع مبادئ وقوانين لهذا الموضوع وإدخاله ضمن إطار المنظمة حتى يكتسب القوة والإلزامية . ومن الجدير بالذكر أن معايير العمل الآنفة الذكر تتمثل في قوانين

بيئة العمل وحقوق العمال وحرية تكوين الاتحادات والنقابات وإزالة كل أنواع التمييز والقضاء على العمل الإجباري وعمل الأطفال .

ولا تشمل هذه المعايير أي قوانين تتعلق بحرية انتقال القوى العاملة بين الدول، والذي يحرص كثير من الدول المتقدمة على تجنب عرضه أو بحثه لما له من إسقاطات اجتماعية سلبية على أوضاع العمالة في الداخل كما ذكر آنفاً في الوقت الذي يسعى الكثير من الدول النامية في إثارة هذا الموضوع وجعله مجالاً للبحث في إطار هذه المفاوضات كما سيأتي توضيحه لاحقاً.

وعلى الرغم من كثرة الأبحاث والدراسات[1] التي تناولت اتفاقيات كل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية إلا أن هذه الدراسات في مجملها لم تركز على موضوع انعكاسات العلاقة بين المنظمتين فيما يتعلق بالتأثير الإلزامي على قوانين العمل.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع توجهات منظمة التجارة العالمية لتقنين

---

(١) انظر على سبيل المثال:

- Compa, Lance & Lyle, Fay. Justice For All: A Guide to Worker Rights in the Global Economy (Washington, D.C., American Center for International Labor Solidarity
- DiMatteo, Larry A. et al, "The Doha Declaration and Beyond: Giving a Voice to Non-Trade Concerns Within the WTO Trade Regime", Vanderbelt Journal of Transanational Law v. 36 no95 (January 2003)
- Hamid Mamdouh, MOVEMENT OF NATURAL PERSONS UNDER THE GAT S, IOM / World Bank / WTO Seminar on Trade and Migration, Geneva, 4 October 2004
- Katherine Van Wezel Stone, Globalization And Labor Standards (GALS) electronic database: http://www.laborstandards.org
- Wishnie, Michael J., "Immigrant Workers and the Domestic Enforcement of International Labor Rights", University of Pennsylvania Journal of Labor and Employment Law v. 4 no3 (Spring 2002)

معايير العمل وانعكاسات هذه التوجهات على دول الخليج بوجه عام، وعلى المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

٢/ التجارة ومعايير العمل (Trade and Labor) الاتجاه الجديد :

قامت منظمة التجارة العالمية بالبدء فعلاً في تقنين معايير العمل بالمفهوم السابق من خلال إنشاء مجموعة عمل (working group)[1] داخل المنظمة وذلك لدراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفرض مثل هذه المعايير وآثارها الاقتصادية ويعتبر هذا الموضوع من أكثر الموضوعات جدلاً حيث يرى كثير من ممثلي الدول النامية أن هذا الموضوع لا يدخل تحت إطار منظمة التجارة العالمية وأن حرص الدول المتقدمة على إدراجه يعود إلى أسباب اقتصادية بحتة لحماية صناعاتها وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها . وفي المقابل ترى الدول النامية أن موضوع معايير العمل ليس إلا أداة لحجب الرؤية عن موضوع الميزة النسبة التي تتمتع بها الدول النامية والمتعلقة بانخفاض مستويات الأجور وبالتالي تكاليف إنتاج الصادرات . وإذا كان الاتهام الرئيس للدول النامية هو عدم تطبيقها لمعايير العمل التي سبقت الإشارة إليها والتي تجادل الدول المتقدمة بأنها هي السبب في انخفاض مستويات الأجور فإن الدول النامية ترى أن الرقي بمعايير العمل يمكن أن تتحقق من خلال النمو الاقتصادي بها وذلك لأن فرض أية عقوبات بسبب انخفاض معايير العمل يترتب عليه زيادة فقر هذه الدولة وسوء حال العمال بها .

ومع تسليمنا بأهمية هذا النقاش والجدل حول معايير العمل إلا أن المؤشرات بل وتصريحات الكثير من المسئولين في منظمة التجارة العالمية تدل على أن موضوع معايير العمل سيصبح جزءاً لا يتجزأ من قبول أو رفض عضوية أية دولة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول القضايا المتعلقة بأهداف مجموعة العمل انظر تحت عنوان working group في موقع منظمة التجارة العالمية www.WTO.org ومنظمة العمل الدولية www.ILO.org .

إلى منظمة التجارة العالمية، بل إن منظمة العمل الدولية (ILO) نفسها مهتمة بما يسمى بالأبعاد الاجتماعية للعولمة كما صرح بذلك رئيس المنظمة "جوان سومافيا" (Juan Somavia) في كلمته التي ألقاها أثناء رئاسته لوفد منظمة العمل الدولية إلى مؤتمر سياتل عام ١٩٩٩م، حيث أكد على أهمية الربط بين التجارة والعمل (Trade and labor) ومنذ تعيين مايك مور (Mike Moore) رئيساً لمنظمة التجارة العالمية في سبتمبر ١٩٩٥م فقد التقى مراراً مع رئيس منظمة العمل الدولية وتبنى فكرة وجود ممثلين لكلا المنظمتين في كل اجتماع، والذي يعني تكامل الجهود لتحقيق أهداف مشتركة .

وجدير بالذكر أن المادة رقم (١٢) من دستور منظمة العمل الدولية تنص على تعاون المنظمة مع أية منظمة دولية مكلفة بتنسيق أوجه نشاطات المنظمات الدولية العامة ذات المسؤوليات المتخصصة في ميادين تتصل بعملها. كما تنص أيضاً أن لمنظمة العمل الدولية أن تتخذ ترتيبات مناسبة تتيح لممثلي المنظمات الدولية العامة أن يشتركوا في مداولاتها . وكان من آثار هذا التلاحم هو إصدار بعض القرارات المتعلقة بمعايير العمل، والتي كان من أهمها القرار المتعلق بالمبادئ المهمة للعمل عام ١٩٩٨م (Fundamental Conventions) وهذا القرار يركز على حصر مجموعة من اتفاقيات (Conventions) منظمة العمل التي تعتبر مهمة وضرورية جداً في مجال معايير العمل . وهذه الاتفاقيات هي :

١- الاتفاقية رقم "٢٩" : وتتعلق بإلغاء جميع أنواع العمل الجبري أو الإلزامي .

٢- الاتفاقية رقم "٨٧" : وتتعلق بضرورة الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لكل من العمال وأصحاب العمل دون تدخل حكومي .

٣- الاتفاقية رقم "٩٨" : وتتعلق بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية والتي تكفل حماية العمال حماية كافية من كل عمل ينطوي على تمييز بسبب انتمائهم النقابي .

٤- الاتفاقية رقم "١٠٠" : والمتعلقة بشأن مساواة العمال والعاملات عن عمل ذي قيمة متساوية .

٥- الاتفاقية رقم "١٠٥" : والمتعلقة بإلغاء العمل الجبري "القسري" . وهذه الاتفاقية امتداد للاتفاقية رقم "٢٩" واحتوت على تفاصيل أكثر لأنواع العمل القسري الذي يأتي في مقدمته كل أنواع الرق.

٦- الاتفاقية رقم "١١١" : والمتعلقة بشأن إلغاء التمييز في الاستخدام والمهنة والذي من شأنه إضعاف مبادئ تكافؤ الفرص .

٧- الاتفاقية رقم "١٣٨" والمتعلقة بشأن الحد الأدنى لسن العمل.

٨- الاتفاقية رقم "١٨٢" : والمتعلقة بشأن حصر أسوأ أشكال عمل الأطفال في الرق والدعارة وتجارة المخدرات وغيرها . والإجراءات الفورية للقضاء عليها .

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات المهمة توجد اتفاقيات أساسية (PriorityConventions) لا تقل أهمية عن الاتفاقيات السابقة، ويدخل تحت بند هذه الاتفاقيات من وجهة نظر منظمة العمل الدولية الاتفاقيات التالية :

١- الاتفاقية رقم "٨١" : والمتعلقة بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة لضمان تطبيق المعايير الخاصة بظروف العمل وحماية العمال أثناء قيامهم بالعمل .

٢- الاتفاقية رقم "١٢٢" : والمتعلقة بشأن سياسة العمالة والتغلب على البطالة من قبل الدول الأعضاء .

٣- الاتفاقية رقم "١٢٩" : والمتعلقة بشأن تفتيش العمل في الزراعة .

٤- الاتفاقية رقم "١٤٤" : والمتعلقة بشأن المشاورات الثلاثية بين ممثلي الحكومات وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية .

وهذه الاتفاقيات الاثنتا عشرة تشكل في مجموعها الإطار الرئيس لأهم معايير العمل الدولية التي من المتوقع أن تكون ضمن الاتفاقيات المهمة التي ستتبناها منظمة التجارة العالمية. وسيكون تقييم تطبيق معايير العمل الدولية لكل دولة مبنياً على درجة تصديقها وتطبيقها لهذه الاتفاقيات المشار إليها أعلاه . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن اتفاقية الحد الأدنى للأجور (Minimum Wage Fixing Convention) وهي الاتفاقية ذات الرقم ١٣١ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية - والتي تنص على أنه يجب على كل دولة عضو تصادق على هذه الاتفاقية، إنشاء نظام للحد الأدنى للأجور بحيث يغطي كل أصناف أصحاب الأجور (all groups of wage earners) ، كما يجب أن يكون لهذا النظام قوة قانونية تطبيقية تجعل من عدم تطبيقه عرضةً للعقوبة – لم تدخل ضمن هذه الاتفاقيات المهمة والرئيسة على الرغم من أهميتها فيما يتعلق بمستويات الأجور في الدول النامية .

٣/ المملكة العربية السعودية واتفاقيات منظمة العمل الدولية :

تعتبر المملكة العربية السعودية عضواً في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٧٨م وطبقاً للمعطيات والمعلومات الواردة في موقع منظمة العمل الدولية على شبكة

الإنترنت[1] فإن المملكة العربية السعودية قد صادقت وطبقت خمس عشرة (١٥) اتفاقية من بين (١٨٥) اتفاقية تم إصدارها منذ إنشاء المنظمة عام ١٩١٩م والاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة هي كالتالي :

١ – الاتفاقية رقم "١" والمتعلقة بساعات العمل في الصناعة .

٢ – الاتفاقية رقم "١٤" والمتعلقة بالراحة الأسبوعية في الصناعة .

٣ – الاتفاقية رقم "٢٩" والمتعلقة بإلغاء العمل الجبري أو القسري .

٤ – الاتفاقية رقم "٣٠" والمتعلقة بساعات العمل في التجارة والمكاتب .

٥ – الاتفاقية رقم "٤٥" والمتعلقة بعمل النساء تحت سطح الأرض (underground work) .

٦ – الاتفاقية رقم "٨١" والمتعلقة بتفتيش العمل .

٧ – الاتفاقية رقم "٨٩" والمتعلقة بعمل النساء في الليل .

٨ – الاتفاقية رقم "٩٠" والمتعلقة بعمل الشباب (الأحداث) في الليل .

٩ – الاتفاقية رقم "١٠٠" المتعلقة بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر .

١٠ – الاتفاقية رقم "١٠٥" المتعلقة بإلغاء العمل القسري .

١١ – الاتفاقية رقم "١٠٦" المتعلقة بالراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب .

١٢ – الاتفاقية رقم "١١١" المتعلقة بإلغاء التمييز في المهنة والاستخدام .

١٣ – الاتفاقية رقم "١٢٣" المتعلقة بتحديد الحد الأدنى للعمل تحت سطح الأرض .

١٤ - الاتفاقية رقم " ١٧٤" المتعلقة بمنع الحوادث الصناعية الكبرى.

١٥ – الاتفاقية "١٨٢" المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال.

---

(١) www.Ilo.org.com .

وبمقارنة الاتفاقيات التي صادقت المملكة عليها مع الاتفاقيات التي تدخل ضمن الاتفاقيات الضرورية والمهمة والأساسية من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية، نجد أن المملكة لم تصادق إلا على خمس اتفاقيات من بين اثنتي عشرة اتفاقية وهذه الاتفاقيات هي (٢٩، ١٠٥، ١٠٠، ١١١، ٨١) وعليه تبقى الاتفاقيات ٨٧، ٩٨ والمتعلقة بضرورة الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والاتفاقية ١٣٨ والمتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل، والاتفاقية رقم ١٢٢ والمتعلقة بسياسة العمالة ، والاتفاقية رقم ١٢٩ والمتعلقة بشأن تفتيش العمل في الزراعة ، والاتفاقية رقم ١٤٤ والمتعلقة بشأن المشاورات الثلاثية لضمان تطبيق معايير العمل الدولية تمثل الاتفاقيات التي لم تصادق عليها المملكة على الرغم من تصنيفها ضمن الاتفاقيات الأساسية والمهمة في موضوع معايير العمل الدولية .

ومما يجدر قوله أن الصفة الإلزامية تكاد تكون ضعيفة داخل منظمة العمل الدولية على الرغم من أن المادة ٢٠ من دستور المنظمة تنص على أن كل اتفاقية تكون ملزمة للأعضاء الذين صادقوا عليها. كما تنص المادة ١٩ على تبليغ الاتفاقية التي تم التصويت على إقرارها إلى الأعضاء كي يقوموا بالتصديق عليها . وتتعهد كل دولة عضو في غضون سنة على الأكثر من تاريخ اختتام المؤتمر بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة من أجل إصدار التشريع الخاص بها . إلا أن البنود لم تحدد قطعياً ضرورة التصديق، بل أشارت إلى ضرورة إبلاغ المدير العام لمكتب العمل بالموقف القانوني والعملي والعقبات إزاء المسائل التي هي موضوع الاتفاقية ، بل حتى الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها لا يخضع تطبيقها للصفة الإلزامية القطعية بقدر ما نص على ضرورة إرسال تقارير دورية بخصوص المعوقات والتدابير التي اتخذتها الدولة من أجل تطبيق وإنفاذ أحكام الاتفاقيات

التي تكون طرفاً فيها كما تنص على ذلك المادة ٢٢ من دستور المنظمة. والجدول أدناه يوضح موقف مجموعة من الدول المتقدمة والنامية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية حتى تاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٥م.

جدول (١): موقف مجموعة مختارة من الدول من اتفاقيات منظمة العمل الدولية حتى تاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٥م.

الدولة	تاريخ العضوية	عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها	عدد الاتفاقيات التي طبقتها
الولايات المتحدة	١٩٣٤❖	١٤	١٢
المملكة المتحدة	١٩١٩	٨٥	٦٦
فرنسا	١٩١٩	١٢٣	١٠٢
ألمانيا	١٩١٩❖❖	٧٧	٦٨
اليابان	١٩١٩❖❖❖	٤٦	٣٩
السعودية	١٩٧٦	١٥	١٥
الكويت	١٩٦١	١٨	١٨
الإمارات	١٩٧٢	٩	٩
قطر	١٩٧٢	٤	٤
عمان	١٩٩٤	٢	٢
البحرين	١٩٧٧	٨	٨

❖ عضو من عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٧٧ تم علقت عضويتها حتى عام ١٩٨٠.

❖❖ عضو من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٤٠ تم علقت عضويتها حتى عام ١٩٥١.

❖❖❖ عضو من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٣٥ تم علقت عضويتها حتى عام ١٩٥١.

المصدر: موقع منظمة العمل الدولية www.ILO.org

ومما يجب التأكيد عليه هنا أن ربط بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية وبخاصة تلك الاتفاقيات المتعلقة بمعايير العمل بمنظمة التجارة العالمية سيغير كثيراً من طابعها القانوني والتطبيقي وسيكسبها القوة والإلزامية، وهذا في حد ذاته يعتبر أهم وأخطر تطور في تاريخ اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وعلى الرغم من حدة النقاش والجدل إلا أن موضوع تبني منظمة التجارة العالمية موضوع ضرورة تطبيق معايير العمل وربط ذلك بالتجارة يعتبر موضوعاً شبه محسوم، وسيبقى الحديث في المفاوضات الجارية والمستقبلية حول آليات تطبيق هذه المعايير والتي ستصبح جزءاً رئيساً من مجموعة الشروط المطلوبة لقبول عضوية الدول في منظمة التجارة الدولية ، وهذا التقرير مستنبط من تصريحات رئيس المنظمة ومن تصريحات بعض المسؤولين في المنظمة والذي عبر عن أهمية هذا الموضوع بقوله : إذا لم ينجح المؤتمرون في تفعيل قضايا معايير العمل ضمن WTO فإنهم في الحقيقة يركبون في القطار المؤدي إلى نهاية ما يسمى بمنطقة التجارة العالمية .

وهذه التوقعات تجعل من الضروري الشروع في إيجاد صيغ مناسبة للتصديق وتطبيق الاتفاقيات الأساسية وبالذات تلك المتعلقة بحرية تشكيل النقابات وما يتبعها من مبادئ المشاورات الثلاثية. ولهذا يجب أن يكون الوفد السعودي المفاوض مهيئاً تهيئة كاملةً للدخول في المفاوضات والمناقشات حول هذه الموضوعات في المرحلة القريبة القادمة.

ومما لا شك فيه أن قرار مجلس الوزراء السعودي الصادر يوم الاثنين ٩/محرم/١٤٢٢هـ الموافق ٢/أبريل/٢٠٠١م والذي تضمن الموافقة على قواعد تشكيل لجان العمل بالصيغة المرفقة بالقرار، ومن أهم ما تضمنته هذه القواعد

تشكيل لجنة عمل واحدة في كل منشأة يعمل بها مائة عامل سعودي أو أكثر بما لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد على تسعة وتقوم اللجنة بتقديم توصيات لإدارة المنشأة حول الأمور المتعلقة بظروف العمل والإنتاج بها وسبل تحسينه وتطويره، يمثل مرحلة مهمة من جهود المملكة في سبيل تطبيق اتفاقيات المنظمة وبخاصة تلك المتعلقة بتشكيل نقابات للعمال بالشكل المتناسب مع إطارها السياسي والاقتصادي.

كما أن قيام المملكة بتنظيم انتخابات بلدية في عام ١٤٢٥هـ على مستوى كافة المناطق يمثل توجهاً واضحاً لحرص الحكومة على مزيد من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالشؤون البلدية. ومما لاشك فيه أن هذا التوجه يتماشى مع مقتضيات الاتفاقية رقم "٨٧" من اتفاقيات المنظمة الاساسية.

٤/ حرية انتقال العمالة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

سبقت الإشارة إلى أن موضوع انتقال الأيدي العاملة كان ولا يزال موضوع رفض من قبل الدول المتقدمة على الرغم من تمكن الدول النامية من فرض هذا الموضوع واستصدار قرار بالتفاوض عليه داخل إطار المنظمة في المدة التكميلية خلال الفترة حتى عام ١٩٩٥ أسوة بالبيئة وبعض الخدمات المصرفية والاتصالات والخدمات البحرية .

وتعود أسباب الرفض في مجملها إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، تتلخص في أن من شأن حرية انتقال الأيدي العاملة إلى الدول المتقدمة أن تؤدي إلى زيادة نسبة البطالة نتيجة انتقال الأيدي العاملة من الدول النامية ذات الأجور المنخفضة للعمل داخل الدول المتقدمة كما سيؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور للسبب نفسه . ولهذا تحرص الدول المتقدمة على رفض هذا الموضوع مدعومة بوسائل ضغط من

قبل الاتحادات والنقابات العمالية والتي تمثل الرأي العام خوفاً من الإسقاطات الاجتماعية والاقتصادية السابقة .

وتشير الدراسة التي أعدها الاتحاد الأمريكي للعمال والمؤسسات الصناعية (AFL-CIO) في نوفمبر عام ١٩٩٩م إلى أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا NAFTA) قد كلفت الأمريكيين الآلاف من الوظائف منذ عام ١٩٩٣م فكيف باتفاقيات دولية على مستوى WTO .

والأمر لا يقتصر على هذا فحسب بل إن حرص الدول المتقدمة على إدخال موضوع معايير العمل وربطه بالتجارة يعود إلى أسباب اقتصادية بحتة لتكون هذه المعايير وسيلة ضغط على الدول النامية لتخفيض صادراتها بحجة أنها لم تطبق معايير العمل الدولية بالشكل الصحيح الذي يتيح لها المنافسة مع السلع الأخرى . وهذا الأمر يهيئ الفرصة للدول المتقدمة لفرض رسوم جمركية عالية أو حتى منع الاستيراد لهذه الحجج .

ويؤيد هذا الاتجاه تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي في دورته ٨٢ عام ١٩٩٥م حيث ورد في التقرير أن البلدان الصناعية تتخوف من أن مستويات معيشتها تتعرض للتهديد من البلدان ذات الأجور المنخفضة ، وخاصة البلدان المصنعة حديثاً . وتكمن هذه المخاوف في أن نمو الواردات الرخيصة من البلدان النامية ، إلى جانب نقل أماكن الإنتاج إلى هذه المواقع منخفضة التكلفة ، قد يؤدي إلى تصفية الصناعات وضياع الوظائف وانخفاض الأجور بالنسبة للعمال غير المهرة في البلدان الصناعية . ومن هذا المنظور فإن استمرار الاتجاهات الجارية في التجارة وتدفقات الاستثمار قد تؤدي إلى هبوط مستويات المعيشة في البلدان الصناعية إلى

المستوى القائم في البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة . وليس بالغريب أن تكون هذه الأفكار هي أساس النزعة الحمائية في العديد من البلدان الصناعية. وفي هذا إشارة إلى الرسالة الشهيرة المعروفة برسالة Hoover-Roosevelt عام ١٩٣٢م فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لأمريكا والتي تنص على أنه لا يمكن لأمريكا أن تتنافس مع العالم الخارجي بسبب انخفاض الأجور وتكاليف الإنتاج في الخارج . وهذه الرسالة لا زالت تمثل اختصاراً ليس لموقف أمريكا وحدها ولكن أيضاً لموقف الكثير من الدول المتقدمة تجاه الوضع التنافسي لها مع الدول النامية في الوقت الحاضر.

ولهذه الأسباب أدخلت قضايا معايير العمل وربطت بالتجارة وتبنيت هذه الفكرة من قبل الدول المتقدمة لأسباب تبدو في ظاهرها إنسانية واجتماعية ، ولكنها تعكس في الحقيقة جوانب اقتصادية تؤدي إلى إضعاف الموقف التنافسي للدول النامية ذات الكثافة العمالية لزيادة تكاليف الإنتاج لما يتطلبه تطبيق معايير العمل الدولية من تكاليف.

وفي هذا الإطار تم إدخال ما يسمى بالشرط الاجتماعي "Social Clause" في إطار السعي إلى إيجاد توازن بين حرية التجارة الدولية ومراعاة معايير دنيا للعمل . وتدافع الدول المتقدمة عن أهمية هذا الشرط في كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها منظمة التجارة الدولية ، حيث يتمثل هذا الشرط في اتفاقيات منظمة العمل الدولية المهمة والرئيسة والتي تكفل الحرية النقابية والتعبير وحظر العمل الجبري والمفاوضة الجماعية والتمييز في المعاملة وكفالة الحد الأدنى للسن المسموح به لعمل صغار السن وحماية المرأة العاملة .. إلى آخره .

وتشير دراسة أعدها مكتب العمل العربي تحت عنوان انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية عام ١٩٩٥م[١] إلى أن المطالبات بالشرط الاجتماعي توحي بمظاهر الرحمة إلا أن باطنها هو البعد الاقتصادي الذي سبقت الإشارة إليه . وذلك لأن قيام إحدى الدول الأعضاء في المنظمة بتشغيل المؤسسات الإنتاجية في ظل ظروف العمل المتدنية وأجور هزيلة يعني قدرة هذه الدولة على تصدير منتجاتها بأسعار منخفضة . وهذا في رأي الدول المتقدمة يعد اكتساباً لمزايا غير مشروعة على منافسيها من الدول الأخرى التي تراعي الحدود الدنيا للعمل وتتقيد بتطبيق الظروف الإنسانية للعمل .

فالهدف إذاً هنا هو تحقيق مصالح مزدوجة تتمثل في تخفيف وطأة ظروف عمل ومعيشة القوى العاملة في البلدان المصدرة من ناحية وحماية صناعات البلدان المستوردة من انحراف اجتماعي ، وترى الدول المتقدمة في هذا الصدد ضرورة إيجاد آلية تسمح بفرض حظر وتقييد الاستيراد من الدول التي لا تقيم وزناً للمعايير الدنيا للعمل .

وفيما يتعلق بوجهة الدول النامية ترى أن هذا الشرط لا يمثل سوى فرض لإجراءات الحماية التي تسعى بها الدول الصناعية لتقييد قدرات الدول النامية في تصدير سلعها والتي تكمن ميزتها التنافسية في تدني تكلفة عنصر العمل في مقابل خفض الرسوم والحواجز الجمركية .

وتبقى المخاوف في سعي الدول المتقدمة لفرض الشرط الاجتماعي وربطه بالمسائل التجارية باعتباره قيداً ينجم عنه بالفعل إقرار عقوبات تجارية واقتصادية

(١) انظر مكتب العمل العربي ، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ١٩٩٥م

قد تصل إلى ربط آليات منظمة التجارة العالمية مع ما يطبقه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما قد يحرم الدول النامية من برامج المعونات التي يقدمها البنك الدولي ويعوق سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي الذي تسعى إليه هذه الدول. ولن يختلف الوضع حتى ولو كانت الدولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، فستبقى المخاطر المتعلقة بحظر الاستيراد أو فرض رسوم جمركية عالية قائمة طالما أن هناك قصوراً في تطبيق معايير العمل. وهذا يوحي بالتحدي الكبير الذي ستواجهه الدول النامية بما فيها المملكة العربية السعودية.ومما يجدر ذكره هنا أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أعضاء في المنظمة بانضمام المملكة في ديسمبر عام ٢٠٠٥م لتصبح العضو (١٤٩) في هذه المنظمة العالمية.

* * *

٥/ الخاتمة:

تبين من هذا البحث أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لم تنص على موضوع انتقال الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود الدولية إلا في أحد ملاحقها وبنصوص مقتضبة جداً تدل على أن حرية الدول في وضع الأنظمة والقوانين الخاصة بانتقال العمالة والإقامة وغيرها أمر متروك للدولة وليس مطروحاً على بساط البحث ؛ بل تبين أن هذا الموضوع محل رفض من قبل الدول المتقدمة خوفاً من إسقاطات ذلك على مجتمعاتهم من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية مؤدية بمواقف شديدة معارضة لهذا الانتقال من قبل نقابات واتحادات العمال القوية.

وتبقى مصادر القلق في إمكانية فرض قوانين وقواعد خاصة لتفعيل موضوع معايير العمل والمتمثل في وجود قوانين تحفظ للعمال حقوقهم وحرياتهم في تكوين اتحادات ونقابات بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بتحديد ساعات العمل وسن العمل وغيره.

ويعتبر هذا الموضوع أهم موضوع سيطرح على ساحة النقاش في اجتماعات دورات المنظمة القادمة، من خلال التحالف القوي بين المنظمة ومنظمة العمل الدولية على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية الضرورية المتضمنة في قوانين واتفاقيات منظمة العمل الدولية واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الشروط الملزمة لقبول طلب أي عضو بالانضمام للمنظمة. بل ومن المتوقع أيضاً أن تمتد آثار ذلك حتى على الدول النامية الأعضاء في المنظمة.

* * *

مصادر البحث:

١- موقع منظمة العمل الدولية على شبكة الإنترنت: www.Ilo.org.com.

٢- موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الإنترنت :www.wto.org.

٣- مكتب العمل العربي ، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ١٩٩٥م.

٤- موقع وزارة العمل في المملكة العربية السعودية : (www.mol.gov.sa).

٥- اليحيى، أحمد بن محمد، توطين الوظائف واتجاهات العمل، دراسة عمالية ١٤١٨هـ

6- Arthurs, Harry, "Reinventing Labor Law For the Global Economy: The Benjamin Aaron Lecture", Berkeley Journal of Employment and Labor Law v. 22 no2 (2001)

7- Anderson, Gordon, "Labour Law in a Globalising World", Modern Law Review v. 66 no4 (July 2003)

8- Background paper presented on IOM / World Bank / WTO Seminar on Trade and Migration, Geneva, 4 October 2004

9- Compa, Lance & Lyle, Fay. Justice For All: A Guide to Worker Rights in the Global Economy (Washington, D.C., American Center for International Labor Solidarity

10- DiMatteo, Larry A. et al, "The Doha Declaration and Beyond: Giving a Voice to Non-Trade Concerns Within the WTO Trade Regime", Vanderbelt Journal of Transanational Law v. 36 no95 (January 2003)

11- Hamid Mamdouh, MOVEMENT OF NATURAL PERSONS UNDER THE GAT S, IOM / World Bank / WTO Seminar on Trade and Migration, Geneva, 4 October 2004

12- Katherine Van Wezel Stone, Globalization And Labor Standards(GALS)electronic database: http ://www . laborstandards .org

13- Wishnie, Michael J., "Immigrant Workers and the Domestic Enforcement of International Labor Rights", University of Pennsylvania Journal of Labor and Employment Law v. 4 no3(Spring2002.

* * *

Mossop, B. (1982) 'A procedure for self revision', Terminology update 15 (3):6-9.

NAATI (1993) *Manual for Interpreter and Translator Examiners.* Canbrra: National Accreditation Authority for Translators and Interpreters.

O'Malley, J.M. and A. U. Chamot (1990) *Learning strategies in Second Language Acquisition.* Cambridge: Cambridge University Press.

Pienemann, M. and M. Johnston (1987) 'Factors influencing the development of language proficiency', in D. Nunan (ed.) *Applying Second Language Acquisition Research.* Adelaide: National Curriculum Resource Center, pp.45-141

Shannon, C.E. (1948) " A Mathematical Theory of Communication". Bell Systems Technology Journal 27/3. 379-4223, 27/4. 623-656.

Stern, C.M. (1984) 'The accreditation program of the American Translators Association', in Patrucia . Newman (ed.) *Proceedings of the 25th Annual Conference of the ATA.* Medford, NJ: Learned Information Inc., pp.19-23.

Tirkonnen-Condit, S. (1985) Argumentative Text Structure and Translation. Jyvaskyla: University of Jyvaskyla.

References:

Anderson, J.R. (1985) Cognitive Psychology and its Implications (2nd ed.). New York Freeman.

Bell, R. (1991) *Translation and Translating*: Theory and Practice. London: Longman.

Fau, S. (1990) 'a statistical method for translation quality assessment', *Target* 2 (1):43-67.

Fried, L. (1983) 'On the validity of language tests', in K. Hyltenstam and M. Pienemann (eds) *Modeling and Assessing Second language Development.* Clevedon: Multilingual Matters, pp.347-71.

Halliday, M.A.K. (1993) *Language in Changing World.* Canberra: Applied linguistics Association of Australia (occasional paper No. 13).

Hayes, J.R., Flower, L., Schriver, K.A., Startman, J.F. and L. Carey (1987) 'Cognitive process in revision', in S. Rosenberg (ed.) *Advances in Applied Psycholinguistics,* Vol. 2 *Reading, Writing and Language learning.* Cambridge: Cambridge University Press, pp. 176-240.

Hosingtong, B. and P. Horguelin (1980) *A Practical Guide to Bilingual Revision.* Montreal: Linguatech.

Kachroo, B. (1984) 'Textual cohesion and translation", Meta 29 (2): 128-34

Kalina, S. (1992) 'Discourse processing and interpreting strategies – an approach to the teaching of interpreting', in C. Dollerup and A. Loddegaard (eds) Teaching *Translation and interpreting. Training, Talent and Experience.* Amsterdam: John Benjamins, pp.251-7.

Krashen, S. (1977) 'The monitor model for adult second language performance', in Burt, M. Dulay, H. and M. Finocchiaro (eds) Viewpoints on English as Second Language. New York: Regents, pp.152-61.

Krings H. (1986) 'The translation strategies of advanced German learners of French', in J. House and S. Blum Kulka (eds) *Interlingual and Intercultural Communication.* Tubingen: Gunter Narr Verlag, pp.263-76.

there is no accepted alternative to translation testing there is no reason why accreditation tests can not be analyzed to provide the same kind of competence information, which then can be used to supplement the judgments made from marking, and therefore increase the reliability of the test.

Stern (1984), in his discussion of the American Translator Association (ATA) accreditation program, suggests that the ATA tests should be held in relaxed conditions where the candidate is not subjected to deadlines and interruptions. The gulf between the test and the workplace makes one suspicious of the predictive validity of the test. Fried (1983) has proposed that in testing there should be a notion of ecological validity. This suggests that a valid test is one that includes all the language situations that will be relevant to the candidate. A maximally ecologically valid test is an ideal rather than a reality.

It is the hope that additional research on translation dimensions and ramifications will yield further significant insights about the way textual competence develops in language learners. Textual competence is emphasized here because it plays a decisive role in how translation relates to the organization of language above the level of the sentence.

I believe that translation-competence can be separated into relatively independent components and those components can be used as building blocks in a curriculum design. Translation education is an intervention in the development of the various components of translation competence.

(1993). The problem with this error-deduction translation testing is that there appears to be no explicit learning theory on which it is based. There seems to be an idea that a global competence can be assessed but no real consideration is given to any notion of learning or underlying competence.

Since research in translation studies often lack the element of empirical validation, I can argue that there is no reason why the marking of a translation test should not include an analysis of textual competence, disposition and monitoring competence that I have emphasized earlier. The findings of the analytical observation of translation competence obtained through this approach have the potential to improve the validity of translation tests and, in turn, the kind of information that they can generate.

The central question here is "can we find a way to judge whether a translation test will give a consistent result so that the clients of accredited translators can have confidence in the test? Given the difficulties outlined above, the only recourse is to judgments of inter-marker reliability. In this case, one marker's scores for a group of subjects are contrasted with another marker's scores for the same subjects on the same test. If this procedure is repeated over a number of tests and a number of markers, a picture would eventually built up of the reliability of the total testing process. It is virtually inevitable that accreditation tests will have to rely on inter-marker reliability.

However, it is reasonable to suggest that the overall process of accrediting translators can be made more reliable by bringing into play the translation competence profiles used in conjunction with tests. Besides, translated texts can reveal extremely insightful information about separate competences that underlie the ability to translate. As long as

an assessment of the quality of translation, a quantification of its strength and weaknesses, and a guide to the complexity of the source language text.

The other testing procedure described by Fau (1990) is admittedly experimental. He advances the theory of fuzzy logic which is employed to make sense of judgments like rather good, very bad, etc. That's because, as Fau rightly claims, translation assessment is traditionally qualitative rather than quantitative. Thus he sets up a hierarchy beginning with a linguistic variable of quality (in the special sense of a piece of natural language that can be computed). The next level is a binary split into good and bad, followed by a level of fuzzy-restricted values such as very good, rather bad, etc. Finally, the fuzzy-restricted values are tied to a set of base values from 10 to 100. All of this is fine until we come to what we might call the expert system behind the fuzzy logic. This expert, as it is claimed by Fau (1990:45) is based on no more than 'A brief survey of the views of some of the most influential writers in various periods and cultures, along with a random selection of sentences that completely ignores the significance of the textuality of the passage chosen for the test.... According to Fau (1990) fuzzy logic is seen as one solution to giving computable values to subjective judgments; but other scholars would argue that there is a need for a considerable tweaking to accept fuzzy values rather than correct/incorrect values.

Testing

Traditionally, testing of a translation performance is normally based on the error model of marking; the marking of errors on relation to some not necessarily explicit or fixed 'ideal' version to which the student version is expected to approximate (Hosington and Horguelin, 1980 and NAATI

a qualitative judgment. This qualitative aspect is mainly of importance in documenting borderline failures; passing or failing candidates are generally identifiable on a first reading. There is flexibility in the weighting of errors, if there were not, the system would be grossly unfair since it has no means of moderation on the grounds of the difficulty of the source text, or even the language pair. The marking scale of the Canadian Translators and Interpreters Council CTIC (in Hosington & Horguelin, 1980) is a deductive system with the error points graded according to the nature of the error. Errors points are graded as follows:

Nonsense	- 20
Contresens	- 10 to -15
Omission	- 5 to – 15
'Faux sens'	- 5 to – 15
Excessive borrowing	- 5 to – 10
Syntax and grammar	- 5 to – 10
Spelling	- 2 to -5
Overall quality (composition)	+ or – 20

The Canadian Language Quality Measurement System, according to Hosington and Horguelin (1980: 15-16), works quite differently: The source language text is broken into translation units (although the theoretical rationale for the breakdown is not discussed) and a grid of fifteen criteria is built. There are three groups of criteria:

a) under 'translation process': meaning, terminology, structure, effect, shifts; b) 'composition' includes: 'editing, syntax, usage, style, logic, tone'; c) criteria affecting both the source language text and the target language text, which are: nuance, additions, omissions, approach, The grid allows for

translator-education, the notion of separable translation competences can allow for the design of other strategies that may not involve actual translation. The principle that individual translators will develop, in the various competences at different rates, strongly suggest that individualized strategies as explained earlier are the most appropriate.

Using translation competence as the focus allows much of the responsibility to shift to the student. This shift can be realized through accurately focused individualized work. The maxim is that the underlying competences can be described and intervention can be affected at the level of competence. In that case the evaluation of teaching ought to be made, in part at least, on the basis of progress in the development of the competences. The question that a translation competence profile can ask on the teacher's behalf is 'To what extent did my teaching cause progress in class X this year as opposed to last year?' I do not suggest any radical teaching and learning techniques, rather the selection of well-tried techniques to intervene in the development of specific components of translation competence. The assessment of translation quality is best seen as a matter of profiling the competence of learners, rather than simply measuring the quality of their output.

Weighing errors

Accrediting authorities are major stakeholders in the enterprise of translation. They seek methods of assessing translation performance that will provide a guarantee that the accredited translator will perform consistently well at a defined level. The National Accreditation Authority for Translators and Interpreters (NAATI) (1993), in Australia, has a qualitative procedure that serves to give some weight to

The power of language in translation is an issue that works at a far higher level of operation than that of some immigrant individual trying to break through the genre barrier. The translation range is quite wide: some translators write just like the formal written languages of the native (the language of the power); others' writing indicates that they just picked the language up (that is the informal spoken language of the low class)....etc

The difference between translation process and translation competence is that in the process the investigator ought to provide a coherent set of explanations for observed data. In the end it asks why and how the abilities of translators differ and develop. It may draw on models of or theories about the translation process and it may contribute to the falsification of these models or theories. A pertinent example here is Krings' (1986) model of the translation process, which accounts for monitoring strategies. It has been criticized because it does not account for disposition.

Textual competence into the first language ought to concern itself with much more subtle distinctions e.g., can the subject translate into a number of genres, for example the language of insurance policies, committee reports, patent applications, etc.? The potential textual competence possessed by the translator into the first language is staggering: it is the ability to possess the linguistic power of the lawyer, the doctor, the engineer, the politician, the public servant. That explains why accreditation examinations and university examinations in translation use particular texts to serve some particular purpose, and why textual competence is a key issue of translation competence.

Thus far I have to state that while actual translation is a central teaching and learning strategy in any program of

approach. My students' dispositions showed that some variation in translation competence is due to factors other than second language textual competence. My classroom observations have suggested to me that in some students, target-language control breaks down more quickly than in others; and that the aspects of the target language system, down under pressure, differ from one subject to another. This is an effective reference to the issue of stamina referred to earlier. Thus I can argue that disposition reflects the individual's approach to the task. If disposition is a non-linguistic phenomenon, then it ought to be more or less evident whether one is translating into his/her first language or the second language. However, disposition may manifest itself slightly differently between the first language and the second language.

In disposition, the translator is a risk-taker, in the sense that he is prepared to sacrifice the source language structure for a more satisfying target language version. But, again, in monitoring, the translator automatically reproduces the approximate source language word order but fails to monitor the mis-assigned syntactic relation in the target text. Monitoring component has to do with both target language competence and individual approach. The notions of disposition and monitoring competence belong more in the psycholinguistic domain. That explains why monitoring is affiliated to both target language competence and the approach utilized by the individual translator. In fact, monitoring ability differs systematically from student to student and the ability to monitor output is indeed a describable facet of translation competence.

Process and textual competence

increasing skill with which a child rides his/her first bicycle. The pattern for a sprint race is different from that for a long-distance tourer. Based on this similitude, I can argue that there is no reason why a model of translation competence should not reflect the same relative independence among its components. The fact that each component is related to a different facet of the translation process is an indication that the components are independent. Thus, it can be admitted that a study of translation competence shows that competence in translation is divisible into describable interrelated components.

Components & disposition

I have identified three components to be accounted for in any study of translation competence: 1) target language textual competence, 2) disposition, 3) and monitoring competence. Here is a reflection on each one of them. A key element in translation competence into the second language is textual competence or the ability to manipulate the genre potential of the target language by deploying grammar and lexis above the level of the sentence. Through an observation of the students' translation performance, I have come to notice that there was systematic stylistic variations ranging from language more typical of informal spoken English to language more typical of formal written English. Some variation was due to a more general, individual factor that I call disposition.

This disposition component reflects individual characteristics of the translator, which are unrelated to both language competence and the way in which these characteristics leave an impact on the job of translating. Disposition concerns itself with how individuals' translation performance is mediated by their overall individual

translators into the second language have poorer judgments about output quality than into the first language. This parallel would involve equating second language writing with the notion of 'novice' and first language writing with 'expert'.

I have become convinced that monitoring is characterized by a good awareness of the need for correction and an awareness of the ability to tailor editing strategies to the structural demands of different texts. But frequent edits do not address the problem of linguistically poor output. Sometimes, monitoring does suggest an ability to address different structural challenges with a tendency towards revision at the expense of correction of linguistically mediocre output. I have come to note that a group of my student-translators, working into the second language, have a poorer idea of the quality of their output than when they work into their first language. This is a strong indication that to monitor output is a facet of translation competence. The very notion of proposing that a competence can be divided into separate, underlying components implies the relative independence of those components. A relevant example would be the ability to ride a bicycle. That exerciser would comprise a number of components such as balance, stamina, mental agility, and others. In an average group of cyclists, one is likely to find all kinds of combinations of those components, including: some with little stamina and good balance, some with little mental agility but plenty of stamina, and so on. By means of similitude, stamina (being an effective factor in any translation act) is the capacity the translator exerts to keep producing well-formed language products. The interrelationship among the components is a function of the different kinds of competence. The development of the components can be reflected in the

not a black and white one, and one would certainly not expect to obtain a simple qualitative measure. Rather, a prospective data would allow a qualitative description that may differ in its dimensions and reference points from one translator to another. The distinction between correction and revision cannot be a rigid one; and as long as there will be clear examples of correction and of revision, there will be contentious examples.

While one would generally regard revision positively as a reflection of the translator's ability to test hypotheses, one would interpret correction favorably in translators with linguistically poor output. Where a translator does little correction, this would be regarded negatively where output is poor and neutrally where output is good. Where the interpretation of editing level is related to the structural challenges, one would expect good translators to use more phrase- and clause- level edits. Where the challenge is lexical (simple syntax but varied or obscure vocabulary) word-and phrase level edits will be favored. A poor translator is predicted to focus on one level regardless of the differences in structural challenge.

There is a commonality between my assumptions and those of Hayes et al. (1987), even though their work appears to focus on what I call revision rather than correction, and is of course restricted to a monolingual context. According to Hayes et al. (1987:233) novices and experts differ in their approach to editing in the sense that 'experts see revision as a 'whole-text test'. On my part, I believe that a higher-level editing reflects textual competence in students. Similarly, novices persistently fail to perceive text problems that experts detect easily – this is a clear parallel to editing effectiveness, and a possible parallel to my finding that

effectiveness of correction than of revision because correction deals with violations of structural rules but revision, as such, is more subtly judged. This approach can also be utilized to measure the efficacy of students' correction.

In fact, there are parallels between my aforementioned correction/revision distinction and the self-monitoring strategies discussed in O'Malley and Chamot (1990). According to O'Malley and Chamot (1990: 136-8), editing evidently occurs at a number of structural levels: clause, phrase and word. I ,for a person, think there is no reason why editing should not also occur at sentence and text level. This proposed notion can be based on: a calculation of the percentage of segments in each text with uncorrected errors and no edits, uncorrected errors and edits, edits and no uncorrected errors, and no edits and no uncorrected errors. This measure allows a graphical representation of the quality of output and the effectiveness of editing. The conclusions that can be drawn from these observations are likely to be qualitative and fairly general; but nevertheless of great value. The prospective conclusions can be summed up in the following four points:

a) The subject's output is good and little real-time editing is required.

b) The subject's output is poor, but it is ameliorated by effective editing.

c) The subject's output is poor, and although they edit, it is to a little effect.

d) The subject's output is poor and little editing is attempted to ameliorate it.

Findings of this proposed notion can be used to characterize the editing ability of a translator. The picture is

possessive. Still, it is easy to follow the process of this analytical observation step by step:

First attempt: the Prince Charle's wife. In this revision, the subject appears to be unhappy with the possessive /'s/ not being attached to the head word, and an insertion is made which sacrifices the prince's name e.g., Revision 1: the <Prince's wife still> Prince Charle's wife. The subject rejects this strategy in revision 2: the < Prince's wife still> Prince Charles's wife. In revision 3, the subject tries out the *of* possessive: the <wife of> <prince's wife > Prince Charle's wife.

It seems that my students' strategy of correction is firmly anchored in lexico-grammar; it deals with breaches of spelling, morphology, and syntax, where the student-translator's thoughts are "look out" that is not written properly. My Students' revision, on the other hand, has to do with:

(a) semantic equivalence – the intention behind a revision might be 'That is not what the original really means' _ let's try another word', and

(b) it has to do with creating texts appropriately – 'That's not the right way to say it in this kind of text', or 'The text does not flow properly like that'.

In editing strategy, one would generally expect to find a narrow range of strategies in poorer translators and a wider range in better translators. A variety of strategies ought to reflect editing at various structural levels. For example, elections and insertions ought to be more characteristic of word-and phrase-level edits, while false starts ought to be more characteristic of phrase-and clause-level edits - where a long segment requires complete recasting. Thus I can argue that it should be much more straightforward to evaluate the

techniques in my students' approach: false start, bracketed detected alternative, deletion, insertion and partial switch. In false start, the translator begins a string, deletes what has been written, then resumes. Occasionally, the deleted material may be repeated on resumption, for example, *the subject matter* is not .... With bracketed alternative, the translator writes an alternative in brackets after a word or phrase, for example, from *(psychological doctor) psychiatrists*. With the deletion strategy, the translator deletes material from within a previously completed string, for example, *She loved.* The insertion-strategy works by material being inserted in a previously completed string with care, are indicated by chevrons in this example: and <*the*> *time has come*. In partial switch, the translator uses deletion and insertion to switch the position of some material, although in the new position less or more of the original appears: The subject is not only a <a matter of popularity> /subject of popularity.

Editing strategies

My students' editing appears to have the two main purposes of correction and revision. In editing for correction, the student attempts to correct some structural target language error. This is done, for instance, by inserting a definite article, rearranging the order of a noun phrase or deleting letters from a wrongly spelt word, for example, *number one in all Europpe/ Europe*. In editing for revision, the student-translator makes a revision to the translation itself, regardless of its structural well-formedness or otherwise, that's, for example, by changing the choice of a word or rearranging the order of a clause: the <wife of> <Prince's wife still> Prince Charle's wife. In fact, this example contains three revisions, all aimed at setting up an *of*

virtually instantaneous output repair we see when we observe translation being done in 'real-time editing', which stands for the translators' opportunity to intervene to improve their output.

At this point of analysis I have to point out that translation is a language task that requires intensive 'real-time editing' such as additions, amendments and deletions that take place as the translator proceed through the text. This real-time editing can be viewed as the instructor's opportunity to utilize in order to improve students' output. A close observation of my students' behavior in translation has shown that students' awareness of output quality varies among student translators; and at least part of that variation could be due to the quality of their real-time editing. I have also come to note that there is a systematic variation in the way student-translators make deletions, insertions and amendments as they work into second language.

On the face of things, it appears that students of Arabic language have a good awareness of their ability to translate into their mother tongue and a poor awareness into English. Their experience of language education might provide an explanation to this discrepancy. The poorer the target language ability, the less likely is able the translation trainee to assess that ability.

It is not only the students' awareness of output quality that matters, but it is also the monitoring ability that differs systematically among student translators. Monitoring ability is viewed here as one of the six describable facets of translation-editing competence. In the act of editing, six dimensions of describable editing features are involved: strategy, purpose, level, frequency, economy, and effectiveness. In the dimension of strategy, I detected five

going on (that is the kind observed in deletions and amendments) would appear to belong to the executing stage. This raises the possibility of revision as a process that can take place at various points in the language production process.

The issue of monitoring has been a concern among researchers. Krashen's monitor model (1977), with its checking facility, monitors spontaneous language output based on its agreement with learned rules. The model has been heavily criticized by Pienemann and Johnston (1987:66) simply because it is not expressed in terms of testable propositions about mental structures - as it is the case in translation acts.

The term revision, which Krashen (1977) calls monitoring, is also used in the sense of working over written texts (after they have been written) rather during their production. A small literature on this variety of revision is summarized in Hayes et al. (1987:176-80). This literature proposes a cognitive model of revision based on think-aloud protocols. O'Malley and Chamot (1990: 136-8) claim that in language production, students can be monitored at different levels: word, phrase or sentence level, style, their writing plans, and the effectiveness of their choice or strategy. Again, the model proposed in Krings (1986: 269), also based on think-aloud data, contains a set of monitoring strategies that include second language intuitions, spot-the-difference, monitoring-by-rules, special strategies for using reference books. In contrast to this approach and in his model of the translation process, Bell (1991) avoids inventing a monitor at all, that's despite his model's heavy reliance on notions from psychology and cognitive science. Mossop (1982) does discuss self-revision; but it is not quite the same thing as the

assessment of their own ability and weather this assessment could be related to some hidden other than the apparent factors. Initially, it is reasonable to propose that the capacity to judge one's own translation output should be a facet of translation competence. The better a translator's awareness of his/her output quality is, the more competent he/she is likely to be.

I have come to observe that my students' ability to edit output differs systematically from student to student. Besides, university students' perceptions of their ability to translate in and out of the first language are not the same. But for the purpose of analyzing related features of this phenomenon, here is a review of relevant literature. O'Malley and Chamot (1990:37-42) argue that the translation tutors' assessment would be close to an objective measure of the students' ability; and the results of the entrance test would also be likely to reflect at least some facet of their ability to translate. O'Malley and Chamot (1990) discuss three-stage models of language production based on Anderson's (1985). Such models have a construction stage (which deals with planning), a transformation stage and an execution stage - where a message is rendered into speech or writing. The kind of real-time editing that is done by translators could be thought of as occurring in the transformation stage, where language rules are applied to transfer intended meanings into the form of a message. O'Malley and Chamot (1990:38) argue that both composition and revision take place at the stage of writing. However, there is a difficulty here: the revision that takes place in the transformation stage of writing is presumably "internal" and only accessible through think-aloud verbalizations. The revision that takes place while writing is

significance that should be attached to them, and the best course of pedagogical action. What should be emphasized at this point is that a feedback, through marked translation and a study of translation competence profiles, has different though valid purposes and characteristics. A marked translation is characterized by: (1) a rapid feedback (a translation can be marked and returned within hours); (2) feedback into teaching (the results of marking can be used as the basis of a following class); (3) focus on specific teaching points (where there are common errors in a batch of marked translations, the teacher can focus on these in a following class); (4) low reliability (the inability of the test to sample widely gives an inbuilt low reliability); and (5) face validity (the test has face validity in that it has the appearance of testing the skill that is being taught). Through this approach, the teacher's annotation would not be diagnostic but perspective; not 'the real problem is…' but 'you should have written….' The alternative to this approach is for student feedback to come slowly from a periodically reviewed translation competence profile. I do not exclude the usefulness of marked translation feed back but rather I advocate a complementarity of both the marked translation and the translation competence profile simply because marked translation shapes teaching, while profile shapes learning.

The information to be obtained from a translation competence profile is likely to shape the way the student learns, rather than the way the teacher teaches. The competence profile addresses individual components of competence.

Upon pondering the claim stated by my students, I feel tempted to discuss the issue of my students' general

Like any educational enterprise, translation pedagogy and assessment revolves around the complementary interests of its stakeholders: students, teachers, course designers and accrediting bodies. Initially speaking, an analysis of translation competence can be used to provide a source of knowledge relevant to both translation cognitive processes and the translators' level of achievement accuracy. This claim stands in contrast to the conventional methods of feedback, which provides relatively unhelpful and unsystematic information. Without an analysis of translation competence, a student feedback would conventionally continue to be obtained through means such as :

a) Ephemeral reactions of teachers during discussion of translations generated around the class, b) Marked translations done as a homework or individual class assignment, c) Ordinary academic grading of work done in supporting subjects such as language improvement work and contextual studies.

The common practice of the teacher writing on the board the best preferred translation is artificial and necessitates a shift to the learners' competence components. The correctional 'error-model' of marking of errors in relation to some not necessarily explicit or fixed 'ideal' version to which the student is expected to approximate explains the failure to address underlying competences. Such marking has been in use to refer to underlying competences only incidentally and negatively by tagging an error and, according to the comprehensiveness of the accompanying comments, by indicating the error type.

Now it is the belief that a periodically reviewed profile of the student's underlying competences gives the teacher a much better clue as to the reasons for the errors, the

The idea of this paper arose from my students' inordinate surprise which they put across when they fail a translation assignment. Some of them seemed to think they were much better translators than what their translation product showed. The students' ability to estimate their translation differs between types of bilingualism. Their Poor language competence is linked to overestimation and their good language competence is linked to underestimation. The contrary case is that with knowledge comes modesty.

This phenomenon begs questions that are related to students' mental processes in translation such as - Do some translators perform their real-time editing internally, that is, before output is realized as writing? Do some perform at least part of this operation during the act of writing, rather than before? Are there some kinds of editing operations that occur internally and others that typically occur externally? Although I do not intend to answer these questions by developing a cognitive model, I still believe an analytical observation founded on established translation theories along with a brief review of some relevant research should be a tentative descriptive solution to the aforementioned phenomenon.

Traditionally, translation education has been in favor of a teacher-centered approach because of the common belief that the purpose of student translation work is to approximate some ideal version, as claimed by Shannon (1948). This means that as long as the translation text is the focus of translation education, a shift to a student-centered approach would continue to be unlikely. This study is an attempt to reverse the course and to shift the focus to the translator's competence components analytically.